



شكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ برئاسة القاضي العبد
مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الصافي و
جعفر ناصر حسين و لكنه محمد و اكرم احمد بالان و محمد صالح
القطبياني و خبود صالح التيسير وبمحاتل شعبون قن کورکیس وحسين ابو
العنان المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

بتوفيق مجلس محافظ تكريلاه المقدسة بقابله المرقم ٣٩٦٨١/٦٠
والمعزز في ٢٠٠٩ / ١١ / ١٠ من المحكمة الاتحادية العليا حول نص المادة
(٦) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ وامتناع مجلس
شورى الدولة عن إبداء الرأي القانوني لمجالس المحافظات وعدم التقيد بنص
المادة (٦) من قانون المجلس المذكور ومخالفته لقرار المحكمة الاتحادية العليا
المرقم ٣٨/١٤/٢٠٠٩ و الذي يهدى مخالفة النص المادة (٩٤) من الدستور
حيث ان الاستئناف عن إيجابة مجالس المحافظات ليس له سند من القانون وطلب
المجلس ابداء الرأي القانوني .

وضع طلب الرأي موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا
في جلساتها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ وتوصلت إلى الآتي :

الرأي

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في جلساتها المنعقدة بتاريخ
٢٠٠٩/١٢/١٤ وجد ان طلب (رأي القانوني) لاختص بنظره المحكمة
الاتحادية العليا على وفق اختصاصاتها المنصوص عليها في



المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق والمادة (٤) من قانون المحكمة
الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ تأكيد يشتمل خصومة لا تخصم إلا من
خلال دعوى .

التبني ..

الرئيس
محدث محمود
الحضور
فاروق محمد السادس
الحضور
جعفر ناصر حسين

الحضور
اكرم محمد سعيد
الحضور
اكرم محمد بابان
الحضور
محمد صالح الشبلاني

الحضور
ميخائيل شمعون قس غوركيين
الحضور
حسين ابو السن